مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة
Center for Women's Legal Research & Consulting and Protection

ورقة حقائق

العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة

شركة غير ربحية تهدف إلى حماية النســـــاء وتمكينهن من الوصول إلى العدالة وسيادة القانون في المجتمع الفلسطيني من خلال برنامج التدريب وبناء القدرات وبرنامج الأبحاث والتوعية، وبرنامج الحماية والتمكين، يلتزم المركز خلال تحقيقه لرؤيته ورسالته بمبادئ حقوق الإنســان والتي تشــمل المســؤولية والالتزام بحكم القانون والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

تم إعداد ورقة الحقائق كجزء من مشروع(العمل من أجل المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتعزيز المجتمع المدني وتمكين الشباب الممول من تيردي زووم- سويسـرا) والذي يهدف إلى المسـاهمة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة فرص الوصول إلى العدالة والحماية الشـاملة للنســاء والفتيات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع غزة.

توفر ورقة الحقائق المعلومات المطلوبة إلى كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية عن العنف الاقتصـــادي الواقع على النســـاء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة، نتيجة جائحة كورونا والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 11 أيار/ مايو 2021، وتنقل الحقائق إلى صناع القرار والمجتمع المدني الفلسـطيني، وتضـعهم في صورة ما يحدث من عنف اقتصادي للنساء نتيجة البيئة المتغيرة وآثارها على وقوع عنف جديد مركب على النساء بقطاع غزة.

العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة

تستعرض الورقة أبرز الحقائق والمعلومات الخاصة بالعنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة في ضوء ما أحدثته التغييرات السياسية والاقتصادية في قطاع غزة من تحولات سلبية حرمته من التقدم الاقتصادي الذي يلعب دورًا في تحسين وتوفير فرص العمل للنساء.

العنف الاقتصادي حقائق وأرقام

نص تقرير الأمم المتحدة (A/61/122/Add/1) بأن العنف الاقتصادي والاستغلال، يشمل أعمال مثل حجب الدخل، وسلب أجور المرأة بالقوة وحرمانها من الضروريات الأساسية، وتتعدد/ا أشكال الإساءة الاقتصادية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتأخذ عدة مظاهر منها: أخذ أشياء خاصة به مثال (أموال، ممتلكات، وما شابه) دون موافقته/ا، وتحطيم أشياء خاصة به/ا. وبمقاربة تلك المفاهيم على الواقع الاقتصادي في فلسطين نجد أن هناك ثلاث متغيرات رئيسة تسببت بزيادة العنف الاقتصادي الواقع على النساء وهي: الأوضاع السياسية الداخلية، جائحة كورونا، العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة 2021.

■ أدت آثار الانقسام السياسي الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات بطالة المرأة في غزة بشكل غير مسبوق، حيث بلغت نسبة بطالة المرأة في القوى العاملة (40٪) للعام 2020، أما الشابات من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى بلغت (69٪). لا يزال التفاوت كبيرًا في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 24٪ مقابل 43٪ للإناث. تزايدت نسبة البطالة بين النساء بفعل الأوضاع السياسية ثم جائحة كورونا.

■ بلغت نسبة مشاركة النساء اللواتي في سن العمل (16٪) في العام 2020، بعد أن كانت (18٪) في العام 2019، و(21٪) في العام 2018. رافق الانخفاض في نسبة مشاركة النساء بالقوى العاملة، ارتفاع كبير في نسبة الفقر. حيث بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة (54٪) عام 2018.

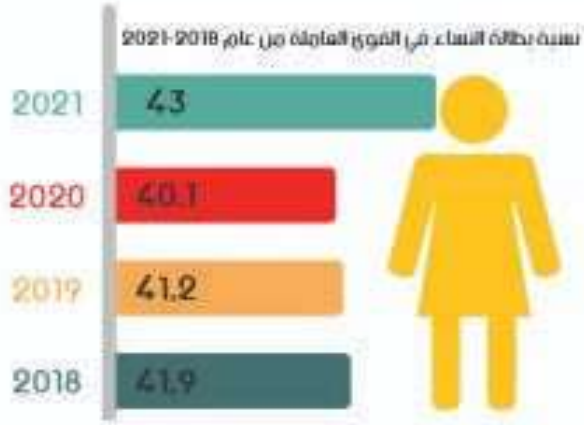

- بحسب الإحصاءات الوطنية فإن قوام العمالة في فلسطين يصل لـ (مليون و18 ألف عامل وعاملة)، (21٪ منهم نساء) تفترس البطالة ثلثهم تقريبًا، بينما ترتفع في غزة لتصل في صفوف العاملات إلى (51٪). بالرغم من تصاعد نسبة البطالة، إلا أن النساء يترأسن حوالي 11٪ من الأسر في فلسطين، بواقع 12٪ في الضفة الغربية و9٪ في قطاع غزة للعام 2020.

- اعلنت حالة الطوارئ في آذار 2020 إثر تفشي وباء كوفيد 19 (فايروس كورونا) ولا زالت تتجدد.
- أوضح تقرير (الإسكوا) بأن (2.5٪ مليون فلسطيني)، أو نصف السكان هم بحاجة لمساعدات إنسانية.
- تجاوز عدد العاملين المتضررين في العدوان الإسرائيلي الأخير أيار/ مايو 2021 على قطاع غزة (19766) عامل. ويتركز العاملين المتضررون في محافظة غزة بنسبة (55٪).
- (57٪) من المنشآت المتضررة هي منشآت صغيرة، حيث لا يزيد عدد العاملين فيها عن (5) أفراد.

المدخلات الحالية للعدوان العسكري الاسرائيلي الأخير على قطاع غزة تضعنا أمام تحديات اقتصادية بشكل عام، وتحديات نسوية أعنف في العام 2022، حيث تشير إحصاءات البنك الدولي إلى نمو سلبي للاقتصاد الفلسطيني في عامي 2020 و2021، حتى في حالة تحويل إيرادات المقاصة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع مستوى انعدام اليقين بشأن التوصل إلى حل.

التمكين في مواجهة العنف الإقتصادي

-تعددت الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأهلية؛ التي تنشط في فلسطين. وبالرجوع إلى الأجندة السنوية التي أصدرتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA في العام 2020؛ فإنها تشير الى أن عدد المؤسسات والجمعيات النسوية بلغ (84) مؤسسة نسوية، منها (14) في قطاع غزة، و(70) في الضفة الغربية.

-تتركز المؤسسات النسوية العاملة في التمكين الاقتصادي وفق دليل مسارات إحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي بغزة في أربع مؤسسات رئيسة قدمت مجموعة مشاريع لتمكين النساء اقتصاديًا، بالإضافة إلى المؤسسات النسوية المرخصة كشركات غير ربحية، حيث قدم مركز الاستشارات القانونية والحماية للمرأة (6) مشاريع تمكين اقتصادي خلال الأعوام 2019-2021، بالإضافة إلى التدريبات التوعوية التي رافقت تلك المشاريع.

واقع النساء الاقتصادي يزيد من حدة العنف

إن العنف الاقتصادي الواقع على النساء له تأثيرات عدة من شأنها زيادة حدة العنف؛ فهو يقلل قدرة الضحايا/ الناجيات من العنف على المساهمة الإنتاجية في دخل الأسرة، والاقتصاد والحياة العامة؛ ويستنفذ الوارد من الخدمات الاجتماعية، ونظام العدل، ووكالات العناية الصحية وأرباب العمل؛ ويخفض المنجزات التعليمية الإجمالية، والحركة، والقدرة الابتكارية الكامنة للضحايا/ الناجيات، وأطفالهن، وحتى مرتكبي هذا العنف.

استخدمت الورقة في رصد العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة "النهج التشاركي" في جمع الإحصاءات ذات العلاقة من الأدلة والبيانات الحكومية، وجمعت البيانات والحقائق من خلال مجموعة المقابلات الشخصية المعمقة والتي تعمل بشكل مباشر في التمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى المجموعات البؤرية المركزة للنساء اللواتي تعرضن للعنف الاقتصادي بقطاع غزة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أولاً: العنف الاقتصادي في جائحة كورونا 2020-2021

-انعكست الأوضاع السياسية وتدني مستويات ونسب العمالة لدى النساء مع انتشار جائحة كورونا في العام 2020 فإن؛ معدلات البطالة لم تسجل سوى زيادة حادة في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء.

-حسب الاحصائيات تضررت المشاريع النسوية في قطاع غزة بنسبة 90٪، سواء بشكل كلي أو جزئي.

-توقفت النشاطات التسويقية والترويجية والمعارض السنوية للنساء التي تدعم فرص بقاء هذه المشروعات في ضوء انتشار كورونا في العام 2020، ولم يقام سوى معرض وحيد لمركز شؤون المرأة في العام 2021، ولم يحقق المعرض المرجو منه نتيجة آثار العدوان الإسرائيلي على اقتصاد قطاع غزة.

-ترافق ذلك مع عدم انتظام صرف مخصصات الشؤون الاجتماعية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، مما زاد من معاناة النساء المستفيدات من الشؤون الاجتماعية.

ثانياً: العنف الاقتصادي بسبب العدوان الإسرائيلي أيار 2021

-المشاريع المتضررة: إن أغلب المشاريع النسوية صغيرة ومتناهية الصغر التي تم حصرها تتركز في: الوجبات الغذائية، التطريز، صالونات التجميل، الخياطة، صناعة المنظفات، التسويق الإلكتروني، التصوير والمونتاج.

تضررت المشاريع الزراعية والدواجن للنساء لدى جمعية الثقافة والفكر الحر- مركز صحة المرأة البريج، بفعل تضرر الأراضي والدواجن في العدوان الأخير، بالإضافة إلى شح المواد الأساسية اللازمة لتلك المشاريع.

-التوزيع الجغرافي: تتوزع المشاريع النسوية الصغيرة التي تعرضت للتوقف بفعل العدوان الإسرائيلي في كافة مناطق قطاع غزة، ويتركز العدد الأكبر منها في مدينة غزة باعتبارها مركز تجاري.

-الخدمات العامة والبنى التحتية: تضررت المشاريع النسوية الصغيرة بشكل مباشر نتيجة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وشح المواد الخام اللازمة لتلك المشاريع، خاصة التي تتطلب معدات وآلات لتشغيلها بعد العدوان الأخير أيار/ مايو 2021 تزايدت الإجراءات نتيجة تشديد الحصار وسياسة منع دخول المواد اللازمة وارتفاع أسعارها.

-ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على توليد فرص عمل تستوعب القوى العاملة، تركت أثرًا كبيرًا على الفرص المتاحة للنساء، بالإضافة إلى الانخفاض الملموس والحثيث في أماكن العمل المتوفرة فيّ غزة، إذ طرأ ارتفاع حاد، فاق الـ 200 ٪ في عدد النساء المؤهلات والباحثات عن عمل، والوظائف القليلة المتاحة، والتي غالبًا تمنح للرجال، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عدد الوظائف المتاحة للنساء.

الخلاصة:

إن واقع النساء الاقتصادي في كافة القطاعات ينذر بتفاقم سوء الأوضاع خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير أيار 2021، واستمرار جائحة كورونا، وتصعد الوضع بفقدان الاف العاملات لأجورهن القليلة المتذبذبة، خاصة النساء خارج سوق العمل الرسمي (صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر).

فيما ترى زينب الفنيمي مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة أنه بالرغم من تزايد المؤسسات النسوية الهادفة لتمكين النساء وتقديم خدمات التأهيل المهني، ومنح النساء عدد من المشاريع الصغيرة إلا أنها لم تحقق سوى الهدف الإغاثي دون أن تصل إلى التمكين التنموي بفعل الأوضاع السياسية والأزمات الطارئة والاحتلال التي حدت من قدرات تلك المؤسسات. بالإضافة إلى تحدي التمويل اللازم لتمكين النساء اقتصاديًا، وهو ما يتطلب مشاركة فاعلة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمواجهة العنف الاقتصادي، مما يساهم في الحد من العنف الاقتصادي ومنع وقوع عنف جديد على النساء.

اعداد: د. يحيى قاعود

باحث في العلوم السياسية والسياسات العامة

المصادر

11.1٪ نسبة الأسر التي ترأسها النساء بفلسطين وظروفهن تزداد صعوبة، نساء FM، لقاء مع رئيس مجلس إدارة طاقم شؤون المرأة د.أريج عودة، 30 نيسان/ ابريل 2020

8.2 اذار/ مارس اليوم العالمي للمرأة، ورقة حقائق، وزارة التنمية الاجتماعية الإدارة العامة للتنمية والتخطيط- دائرة الخطط والإحصاءات، غزة 2019

3.أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2021/3/8، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://bit.ly/3j809IF

4.دليل مسارات الإحالة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في غزة، مركز مسارات.

5.العمل" تدعو لإنقاذ القطاعات الاقتصادية من آثار العدوان، مكتب الإعلام الحكومي، https://bit.ly/3zimemt

6.فلسطين: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2019، البنك الدولي، https://bit.ly/3heiknB

7.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، E/ESCWA/30/5، حزيران/ يونيو2018

8.مجموعة بؤرية مركزة لـ حالات توجهن إلى مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 13 أيلول 2021.

9.المرأة في مواقع صنع القرار، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2020.

10.مقابلة تلفونية، سلوى أبو مرزوق، مركز جمعية الثقافة والفكر الحر- مركز صحة المرأة البريج، 2 تشرين أول/ أكتوبر 2021.

11.مقابلة شخصية، داليا النحال، منسقة مشاريع في جمعية عبد الشافي الصحية والمجتمعية ، 30 أيلول/ سبتمبر 2021.

12.مقابلة شخصية، ريم النيرب، منسقة برنامج التنمية والمشاريع الصغيرة – مركز شؤون المرأة، 21 أيلول/سبتمبر 2021.

13.مقابلة شخصية، زينب الغنيمي مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 21 تشرين أول/ أكتوبر 2021.

14.مقابلة شخصية، كريم عكاشة، استشاري التمكين الاقتصادي في جمعية عايشة، 27 أيلول/ سبتمبر 2021.

15.النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين ثاني/ نوفمبر2019.

16.وضع اعمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام- ملحق 2021، منظمة العمل الدولية- مؤتمر العمل الدولي، الدورة